

الاتحاد من أجل المتوسط
المؤتمر الوزاري الخامس حول تعزيز دور المرأة في المجتمع
مدريد ، 26 أكتوبر 2022
الإعلان المعتمد اعتبارًا من 26.10.2022

1. اجتمع وزراء الاتحاد من أجل المتوسط في المؤتمر الوزاري حول تعزيز دور المرأة في المجتمع ، الذي عقد في مدريد ، إسبانيا في 26 أكتوبر 2022 ، تحت الرئاسة المشتركة لمعالي السيد أيمن رياض المفلح وزير التنمية الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية وسعادة د. هيلينا دالي ، ممثلة الاتحاد الأوروبي ، وبحضور الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط ، سعادة د. ناصر كامل ، واستضافته وزارة المساواة بين الجنسين بمملكة إسبانيا بحضور سعادة د. إيرين ماريا مونتيرو جيل.
2. اتفق الوزراء على أن إعلان القاهرة لعام 2017 وأركانه الأربعة المترابطة لا تزال أساسية لتعزيز دور المرأة في المجتمع.
3. اتفق الوزراء على أنه في ضوء الأزمات المختلفة ، بما في ذلك تلك المتعلقة بالصحة وتغير المناخ والاحتياجات الناشئة في الآونة الأخيرة (الغذاء والماء وأمن الطاقة) ، هناك حاجة إلى بذل جهود خاصة لتعزيز التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة وإنهاء العنف ضد المرأة والفتيات في المنطقة الأورومتوسطية.
4. يقر الوزراء بأن المرأة في المناطق الريفية تعاني من الحرمان بشكل خاص وأن هناك حاجة إلى بذل جهود خاصة لخلق تكافؤ الفرص وتعزيز مكانتها في المجتمع.

يأخذ الوزراء في الاعتبار

5. الاجتماعات الوزارية للاتحاد من أجل المتوسط حول تعزيز دور المرأة في المجتمع (اسطنبول 2006 ، مراكش 2009 ، باريس 2013 والقاهرة 2017) ؛
6. نتائج مؤتمر منظمات المجتمع المدني الذي تم تنظيمه بالتعاقب مع المؤتمر الوزاري الذي عقد في القاهرة عام 2017 ؛
7. الالتزام السياسي القوي الذي تجلى في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لعملية برشلونة ، والمنتدى الإقليمي الخامس للاتحاد من أجل المتوسط الذي عقد في 27 تشرين الثاني / نوفمبر 2020 ، والمنتدى الإقليمي السادس للاتحاد من أجل المتوسط في 29 تشرين الثاني / نوفمبر 2021 ، من أجل تمكين النساء والفتيات وتعزيز المساواة بين الجنسين ، من حيث الحقوق والفرص ، وكذلك لخلق مساحة لمشاركة المجتمع المدني ؛
8. تجديد الشراكة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط باعتماد الاتصالات المشتركة للمفوضية الأوروبية والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في 9 شباط / فبراير 2021 بشأن "أجندة جديدة للبحر الأبيض المتوسط" و الخطة الاستثمارية؛
9. الالتزامات التي تعهدت بها المفوضية الأوروبية في إطار إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للمساواة بين الجنسين¹ وخطة عمل الاتحاد الأوروبي للمساواة بين الجنسين في علاقاتها الخارجية (GAP III) التي تم إطلاقها في عام 2020²؛
10. التفويض الممنوح لأمانة الاتحاد من أجل المتوسط (UfMS) لإنشاء آلية متابعة مدعومة بمؤشرات لرصد التقدم وتقييم الفجوة بين الجنسين وتقديم توصيات لصانعي السياسات وأصحاب المصلحة ، من أجل تحسين تأثير السياسات. تمت المصادقة على أول آلية حكومية دولية لرصد المساواة بين الجنسين في تموز / يوليو 2020 ، ونُقذت عملية التقرير الأولى في عام 2021 ؛
11. الثغرات والتحديات الرئيسية ، سواء من حيث الأطر القانونية أو تنفيذ السياسات الوطنية ، على النحو الذي أبرزه التقرير المرحلي الإقليمي الثاني للاتحاد من أجل المتوسط بشأن المساواة بين الجنسين وتوصياته المتعلقة بالسياسات بشأن المجالات الأربعة لإعلان القاهرة ؛
12. يُعد تعزيز وصول المرأة إلى سوق العمل وسد الفجوات بين الجنسين في عالم العمل المتغير أمرًا أساسيًا لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. يعزز التمكين الاقتصادي للمرأة الإنتاجية ويزيد من التنوع الاقتصادي والمساواة في الدخل ، بالإضافة إلى نتائج إنمائية إيجابية أخرى. تستفيد الشركات بشكل كبير من تعزيز فرص العمل والقيادة للمرأة ؛
13. التزامات الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط ، التي تم اتخاذها في إطار الإعلان الوزاري الثاني للاتحاد من أجل المتوسط بشأن البيئة والعمل المناخي ، المعتمد في عام 2021 في القاهرة ، وكذلك الإعلان الوزاري الخامس للاتحاد من أجل المتوسط بشأن العمل والتوظيف الذي تم اعتماده في مراكش في مايو 2022 ، والذي يركز على عمالة الشباب وقابليتهم للتوظيف

<https://ec.europa.eu/info/policies/justice-and-fundamental-rights/gender-equality/gender-equality-strategy-en>
2/ وخطة عمل الاتحاد الأوروبي للمساواة بين الجنسين في علاقاتها الخارجية (GAP III) التي تم إطلاقها في عام 2020 ؛ Gender Action Plan III – a ؛ priority of EU external action (europa.eu)

يقر الوزراء بالتالي

عن التقدم المحرز:

14. منذ إطلاق عملية الحوار الإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط حول تمكين المرأة في عام 2015 ، تم إحراز تقدم مهم في تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة الأورومتوسطية. تم تعزيز الأطر القانونية في العديد من البلدان ، وتم تطوير برامج وسياسات جديدة من أجل زيادة مشاركة المرأة الفعالة والهادفة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحماية المرأة من جميع أشكال التمييز والعنف القائم على نوع الجنس. ومع ذلك ، فإن استمرار القوالب النمطية الجنسانية ، والمعايير الاجتماعية السلبية ، والممارسات والقوانين التمييزية ، لا سيما تجاه النساء في أكثر الحالات ضعفاً ، فضلاً عن التصورات المختلفة للقضايا المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات والأولويات المتباينة في هذا المجال من شأنها الاستمرار في عرقلة تقدم المرأة في جميع مجالات الحياة المدنية والاقتصادية والسياسية.

15. على مستوى الاتحاد الأوروبي ، منذ عام 2015 ، حدثت وتحديث العديد من التطورات القانونية والسياسية ، مثل تعزيز الإطار القانوني في مجالات مثل التوازن بين العمل والحياة ، وشفافية الأجور من أجل إنهاء فجوة الأجور بين الجنسين ، والتوازن بين الجنسين في هيئات صنع القرار ، ومنع ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات والعنف المنزلي ، ومكافحة الاتجار بالبشر (بما في ذلك الاتجار من أجل الاستغلال الجنسي الذي يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات).

16. هناك مسعى من جامعة الدول العربية لمراجعة "إعلان القاهرة للمرأة العربية: جدول أعمال التنمية للمرأة العربية 2030" ، المعتمد في عام 2017 ، من خلال دمج المساواة بين الجنسين في الإجراءات البيئية والمناخية والاستجابة للكوارث.

17. يضع البرنامج متعدد السنوات لمؤسسة آنا ليند 2022-2025 المساواة بين الجنسين وتمكين النوع الاجتماعي / الشباب عبر المنطقة الأورو-متوسطية في موقع الصدارة، بناءً على نقاط القوة في شبكات المجتمع المدني الوطنية ومبادرات الشباب واسعة النطاق

عن التحديات:

18. هناك أيضاً حاجة ملحة للاستجابة للتحديات والاتجاهات العالمية من خلال تحقيق خطة عام 2030 ، وبالتالي معالجة عدم المساواة بين الجنسين لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

19. للأسف ، تفاقمت التحديات التي تم تحديدها في إعلان القاهرة في عام 2017 بشأن المجالات الأربعة ذات الأولوية بسبب جائحة COVID-19 ، على النحو الذي أكده المؤتمر رفيع المستوى للاتحاد من أجل المتوسط حول المرأة في البحر الأبيض المتوسط في نوفمبر 2020.

20. أدت التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لوباء COVID-19 ، وآثار النزاعات في المنطقة على المدى القصير والمتوسط والطويل ، بما في ذلك عواقب حرب أوكرانيا ، إلى تفاقم تأثير أزمة المناخ والبيئة. العنف في الفضاء الافتراضي وتدفعات الهجرة غير المنظمة ، وكذلك تسبب في حدوث أزمة غذائية من خلال دفع النساء والفتيات إلى الخلف وإلى الفقر المدقع بأعداد هائلة.

21. تعاني النساء والفتيات بشكل غير متناسب من عواقب هذه الأزمات ، والتي تؤثر عليهن بطريقة سلبية ومتعددة الأبعاد ، بدءاً من الإفقار الاقتصادي إلى تفشي العنف القائم على النوع الاجتماعي ، بما في ذلك الاتجار بالنساء والفتيات الذي غالباً ما يظل غير مرئي وبدون عقاب.

22. يشمل البناء إلى الأمام بشكل أفضل وعدم ترك أي شخص وراء الركب الاعتراف بدور النساء والفتيات كعناصر رئيسية للتغيير ، وتجاوز النهج الذي يركز على الضحية للاستعداد للأزمات والاستجابة والإدارة والقيادة. ويشمل أيضاً فهم أن الفشل في دعم وتحقيق تقدم المرأة والاستخدام الكامل لقدراتها في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية سيعيق النمو الاجتماعي والاقتصادي الوطني.

حول العنف ضد النساء والفتيات

23. لا يزال العنف ضد النساء والفتيات (VAWG)، باعتباره عقبة رئيسية أمام تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات بجميع أشكاله، يمثل قضية رئيسية في المنطقة. لقد ساءت حالة ضحايا العنف المنزلي بجميع أشكاله بشكل ملحوظ منذ بداية الوباء، حيث سجلت العديد من البلدان ارتفاعاً في العنف المنزلي. بعد الصعوبات الأولية الناجمة عن عمليات الإغلاق، قامت العديد من البلدان في المنطقة الأورومتوسطية بتحسين آليات دعم ضحاياها ضمن أطر زمنية قصيرة نسبياً، وهو تقدم يجب الاحتفاء به ولكن يجب أيضاً تعزيزه واستدامته على المدى القصير والمتوسط والطويل. العنف ضد المرأة والفتاة ينتهك ويمنع تمتع النساء والفتيات الكامل بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
24. يتطلب تحقيق مجتمعات أكثر استدامة، بما في ذلك التحولات الخضراء (الصديقة للبيئة) والرقمية، القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات. لا يزال دمج الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات والاستجابة له وتدخلات جبر الضرر في تغير المناخ والتكيف البيئي والتخفيف وتعزيز الصمود والسياسات والبرمجة والتمويل حاجة أقل اعترافاً بها، ولكنها ضرورية.

على المرأة في الحياة العامة واتخاذ القرار

25. إن وصول المرأة الكامل والمتساوي إلى القيادة وصنع القرار أمر ضروري لتعزيز الديمقراطيات المرنة والعادلة والمستدامة والتنفيذ الفعال لمبادئها. تصبح مسألة التمثيل المتوازن للمرأة أكثر أهمية في سياق الأزمات، لأنه في الأزمات من الضروري أن يكون هناك دراية وأن تؤخذ في الاعتبار احتياجات جميع النساء، بما في ذلك النساء اللواتي ينتمين إلى الفئات الأكثر ضعفاً.
26. على الرغم من ملاحظة زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة منذ عام 2017 في العديد من البلدان، لا تزال المرأة في بعض البلدان تعاني من تقييد الوصول والمشاركة في القيادة الاقتصادية. على الرغم من نجاح أهداف المساواة بين الجنسين الملزمة قانوناً في العديد من البلدان، والتي رفعت وعززت مشاركة المرأة في السياسة منذ عام 2016، لم يتم تنفيذ أهداف المساواة بين الجنسين في مجالس إدارة الشركات على نطاق واسع لدعم التوازن بين الجنسين ومشاركة المرأة الكاملة الفعالة والهادفة على هذا المستوى.
27. إن المشاركة المتزايدة والفعالية للمرأة في السياسة وصنع القرار على قدم المساواة مع الرجل تسمح بشكل هادف للقضاء على الأدوار والقوالب النمطية للجنسين. يساهم التعرض المستمر للقيادة النسائية في جميع مجالات الحياة في إحداث تأثير متدفق في المجتمع، وتطبيع وإدماج صورة المرأة كقادة، وتقليل الآثار الضارة للقوالب النمطية الجنسانية، وتمكين الفهم الاجتماعي للعمل والإبداع والأعمال، حيث تعد القيادة والإمكانات قيمة مضافة كبيرة للمجتمعات والاقتصادات ككل.
28. المشاركة المتوازنة للمرأة في عمليات صنع القرار في القطاع الخاص توسع الآفاق، وترجم إلى نتائج مالية أفضل ومستدامة، وقدرة أكبر على الابتكار، واستخدام أكثر كفاءة للموارد.
29. المساواة في الحقوق والفرص والمسؤوليات بين النساء والرجال في جميع مجالات الحياة البشرية وصنع القرار، والتي تستحقها المرأة هي شرط حيوي لإنشاء مؤسسات ومجتمعات أقوى، وتعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للنساء والرجال، والقضاء على الآراء النمطية عن المرأة التي توقف هذا النمو.
30. تتمتع الحكومات الإقليمية والمحلية بالقدرة على أن تكون محفزات للتغيير فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
31. الدور الحاسم للمجتمع المدني وخاصة منظمات حقوق المرأة، ومساهمتها في تطوير السياسات والتدابير بما يتماشى مع الإعلانات الوزارية للاتحاد من أجل المتوسط والآليات الدولية الأخرى لحقوق المرأة.

في التوظيف والتعليم

32. تعد النساء محركاً نشطاً للنمو الاقتصادي والبشري، وعوامل تغيير رئيسية أيضاً في سيناريوهات COVID-19 وغيرها من سيناريوهات التعافي الاقتصادي للأزمات. ومع ذلك، لا يزال وصول المرأة ومشاركتها في سوق العمل ومشاركتها كرائدات أعمال في منطقة البحر الأبيض المتوسط منخفضة بشكل ملحوظ. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تعمل النساء في المنطقة في وظائف مؤقتة وبدوام جزئي في وظائف أقل قيمة وقطاعات ذات ظروف عمل أسوأ، بما في ذلك أجور أقل، وفي الاقتصاد غير الرسمي، مما يعمق الفجوة الكبيرة بين الجنسين في الأجور وظروف العمل والمعاشات.

33. ازداد انعدام الأمن الوظيفي للمرأة حدة من خلال عمليات الإغلاق وإغلاق الأعمال واحتياجات المجتمع لأداء أعمال الرعاية ، والتي غالبًا ما تكون غير مدفوعة الأجر ويُنظر إليها تقليديًا على أنها "قضية نسائية". تتمتع النساء بفرص محدودة للوصول إلى سوق العمل الرسمي ، مما يؤدي إلى بطالتهن واستبعادهن المالي معًا.
34. التحول العادل الذي يراعي المنظور الجنساني لديه القدرة على خلق وظائف لائقة ومستدامة للمرأة ، مع إدراك أن الأعراف الاجتماعية التمييزية والدور والفجوات المستمرة بين الجنسين في التعليم الثانوي والجامعي في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ، وكذلك الفصل المهني ، قد منع الفتيات من الحصول على وظائف جيدة في الاقتصاد الأخضر وفي مجالات المناخ والبيئة ومخاطر الكوارث.

حول قضايا المناخ

35. إن معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين بشكل نهائي وإزالة الحواجز الهيكلية والفجوات بين الجنسين شرط لا غنى عنه لتكشف وإظهار القدرات الكاملة للنساء والفتيات لاتخاذ الإجراءات وبناء مستقبل مرّن. في ضوء حالة الطوارئ المناخية الحالية ، من الأهمية بمكان تعزيز وصول النساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية إلى الأراضي والموارد الطبيعية والسيطرة عليها ، من أجل الإدماج الكامل لمشاركتهن وقيادتهن كأمر حاسم لجعل إجراءات المناخ والبيئة ومخاطر الكوارث أكثر فعالاً.
36. هناك حاجة إلى زيادة الاستثمار المراعي للمنظور الجنساني بشكل كبير في إطار تغيير المناخ وفي سياسات وبرامج الحد من مخاطر البيئة والكوارث ، من خلال تعبئة الموارد المالية من جميع المصادر ، بما في ذلك تعبئة الموارد العامة والخاصة والوطنية والدولية وتخصيصها.

الاستنتاج

37. الالتزام بتمويل وتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) في المنطقة ، ولا سيما الهدف 4 بشأن التعليم الجيد الشامل والمنصف والتعلم مدى الحياة ، والهدف 5 بشأن المساواة بين الجنسين ، والهدف 8 بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي ، يجب تعزيز الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الحد من أوجه عدم المساواة والهدف 3 بشأن ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية ، بما في ذلك تنظيم الأسرة والمعلومات والتعليم ، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية.
38. لتعزيز المشاركة الهادفة للمرأة في صنع القرار في مجال السلام والأمن ، ومنع النزاعات المسلحة والاجتماعية وحلها ، بالإضافة إلى تعزيز دور المرأة في منع العنف والتطرف على النحو المنصوص عليه في إعلان الاتحاد من أجل المتوسط بالقاهرة ، خطط العمل الوطنية. لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 والقرارات اللاحقة ضمن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن (WPS) ، وسيتم اعتماد آلية مراقبة لتقييم تنفيذ هذه الخطط الوطنية.
39. لتحقيق كل ما سبق ، فإن البيانات والإحصاءات المتاحة والميسرة والموثوقة والقابلة للمقارنة المصنفة حسب الجنس أمر بالغ الأهمية للسياسات والإصلاحات المستتيرة القائمة على الأدلة والخاصة بالسياق والتي تهدف إلى إحداث تغييرات هيكلية ومستدامة. عند القيام بذلك ، يجب أن تكون عمليات وآليات الرصد الوطنية التي تعمل بشكل جيد والمستجيبة للنوع الاجتماعي في مكانها الصحيح لتقييم مثل هذا التحليل للسياسات
40. في ضوء كل ما سبق ، هناك حاجة شديدة أيضًا إلى دمج المناهج المستجيبة للنوع الاجتماعي والتحول في جميع استراتيجيات التعافي ، وكذلك في إدارة المخاطر وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الحقائق الجيوسياسية العالمية والإقليمية والمحلية ، بهدف زيادة المساءلة و تسريع تنفيذ الالتزامات بالمساواة بين الجنسين من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان على المستوى الدولي والوطني والمجتمعي. هناك حاجة ماسة إلى التركيز الشديد على المجالات التي تشهد أقوى انخفاض في المساواة بين الجنسين.

الوزراء على استعداد للتالي

من ناحية الأطر القانونية التي تغطي المجال الرابع لإعلان القاهرة:

41. تقييم الأثر الجنساني للأنظمة والسياسات والخطط والاستراتيجيات القائمة حيثما كان ذلك مناسباً.
42. تنفيذ وتعزيز الميزة المراعية للمنظور الجنساني ، والبيانات المصنفة حسب الجنس والعمر ، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع اللوائح والسياسات والممارسات ذات الصلة ، وضمان الوسائل المالية وتخصيص الميزانية من أجل التنفيذ الفعال لسياسات وبرامج المساواة بين الجنسين المحددة.
43. تعزيز المشاركة الاقتصادية الكاملة الهادفة والفعالة للمرأة على قدم المساواة مع الرجل. يدعو هذا المنظور إلى فهم أن المشاركة الاقتصادية الكاملة للمرأة تعتمد بشكل كبير على القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة ، والقوالب النمطية الضارة والأعراف الاجتماعية.
44. تعزيز الإطار القانوني لمنع التحرش الجنسي ومكافحته بفعالية في الأماكن العامة وكذلك في مكان العمل وإنشاء آليات للمراقبة لضمان تنفيذها.
45. الاستثمار في تحليل الأسباب الجذرية لفجوة التوظيف بين الجنسين ، والفجوة في الأجور بين الجنسين ، والفصل القطاعي والعمودي في سوق العمل كجزء منها. يجب أن يغطي التحليل أيضاً الفجوات في التوظيف والترقية والتدريب وظروف العمل.
46. النظر في وضع وتنفيذ تدابير وإجراءات لشفافية الأجور بهدف القضاء على التمييز في الأجور ، وتقليل فجوة الأجور والمعاشات التقاعدية في نهاية المطاف.
47. تقديم المشورة القانونية الشاملة والخدمات القانونية والدعم الاجتماعي لضحايا العنف ضد المرأة والفتاة ، بما في ذلك المشورة القانونية ، فضلاً عن الحصول على الخدمات الطبية والسكن ورعاية الأطفال والتعليم والتدريب ، للسماح لضحايا الوصول إلى العدالة والإنصاف وإعادة الإدماج الاجتماعي وفرص توظيف. الاستثمار في برامج التدريب المهني لمقدمي الخدمات لضحايا العنف ضد النساء والفتيات ، بما في ذلك النساء والفتيات ذوات الإعاقة واللاجئات والمشرذات.
48. منع العنف ضد المرأة والرد عليها في جميع المجالات ، ولا سيما في سياقات الصحة والأزمات الجيوسياسية والمناخية والبيئية والكوارث ، وضمان توفير الخدمات الأساسية لضحايا العنف والناجين منه.
49. تطوير وتعزيز وتنفيذ تدابير التوازن بين العمل والحياة لضمان نصيب أكبر من الأسرة المعيشية بين الرجل والمرأة وكذلك لتقليل ، والاعتراف وإعادة توزيع حصة النساء والفتيات غير المتكافئة من الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي.

من حيث زيادة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية

50. التعرف على ضعف العمالة في العديد من القطاعات التي تهيمن عليها الإناث ، كما تبين خلال أزمة فيروس كورونا ، وإدراج مراعاة المنظور الجنساني في سياسات وتدابير واستراتيجيات التعافي ، فضلاً عن الميزة المراعية للمنظور الجنساني.
51. تشجيع الانتقال إلى العمالة الرسمية للعمال غير الرسميين ، ولا سيما النساء ، العاملات في اقتصاد الظل ، والعمل في المنزل ، وأنشطة الرعاية ، وفي المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، وكذلك العمل في القطاع الزراعي ويملكون- الحساب والعمل بدوام جزئي ، من خلال توفير حوافز للمؤسسات والأمر لضمان الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي ، وتعزيز المشاريع التجريبية لتشجيع ودعم الانتقال من السمة غير الرسمية إلى السوق الرسمية ، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية وضمان الأجر المتساوي للعمل المتساوي أو العمل المتساوي القيمة الذي يوفر ظروف عمل ومستويات معيشية لائقة.
52. تعزيز توفير خدمات وهيكل أساسية ملائمة وميسرة لتقديم الرعاية وتيسير توظيف خدمات الرعاية في المنزل ، وكذلك سياسات التوازن بين العمل والحياة ذات الصلة لجميع النساء والرجال ، وتعزيز تقاسم مسؤوليات الرعاية بينهم بقدر أكبر من المساواة . تعزيز اللوائح التي تضمن ظروف عمل مناسبة ، بما في ذلك الأجور والحقوق الاجتماعية لمقدمي الرعاية.
53. دعم وتشجيع النساء على تنظيم المشاريع ، من خلال برامج الحضانه للمراحل الأولى والمراحل الأولية والنمو ، والاستثمارات في التثقيف في مجال تنظيم المشاريع ، عن طريق تمكين الوصول إلى الشبكات وتعزيز النماذج التي يُحتذى بها والتوجيه وكذلك من خلال آليات لتيسير الوصول إلى التمويل والخدمات المصرفية ذات الصلة ، وأدوات غير مصرفية وإنشاء برامج ريادة أعمال محددة لضحايا العنف ضد النساء والفتيات والاستثمار فيها.
54. تعزيز تنفيذ الخدمات المالية الموجهة التي تراعي الفوارق بين الجنسين وكذلك لتيسير الوصول إلى أموال الضمان ، التي تغطي المخاطر التي تتكبدتها المصارف في تقديم القروض لأصحاب المشاريع ، وأخيراً وليس آخراً زيادة محو الأمية المالية للمرأة وإزالة الغموض عن التمويل.
55. تشجيع إنشاء منصات إقليمية تهدف إلى دعم التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة الأورو متوسطية.
56. تحفيز إنشاء شبكات أعمال للنساء في القطاعات ذات الإنتاجية العالية والقيمة المضافة ، بما في ذلك التكنولوجيا.

57. البحث عن حلول إقليمية لزيادة تدويل الشركات المملوكة للنساء أو التي تقودها النساء من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. يجب تصور الاستثمارات في سلاسل القيمة الإقليمية الرئيسية من خلال نهج ثلاثي يضم الاتحاد من أجل المتوسط والدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأفريقيا.
58. تحفيز المؤسسات المالية على اعتماد منظور جنساني في استثماراتها ، ولا سيما بالنسبة لصناديق المشاريع والأسهم.
59. إنشاء واستثمار برامج تزيد من محو الأمية الرقمية والمالية للمرأة من أجل سد فجوة المهارات الرقمية والفجوة الرقمية بين الجنسين ، فضلاً عن فجوة الوصول الرقمي للنساء ذوات الإعاقة. استكشف مسارات لتسريع التحول الرقمي كوسيلة لخلق المزيد من الوظائف اللائقة ، والنمو الاقتصادي ، ووكيل مهم للابتكار والإبداع. تعزيز وصول المرأة إلى الموارد الطبيعية وآليات التمويل وملكية الأراضي ، حيث لم يتم تحقيق ذلك بعد.
60. خلق الظروف التمكينية والمشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في الاقتصاد الأخضر والرقمنة للتوافق مع الاتجاهات العالمية.

من حيث تحسين وصول المرأة إلى المناصب القيادية وصنع القرار

61. تعزيز صوت المرأة وقيادتها ، ولا سيما الأجيال الشابة من خلال العمل بشكل وثيق مع وسائل الإعلام ومقدمي وسائل التواصل الاجتماعي.
62. تحليل العقبات القائمة التي تعترض وصول المرأة إلى القيادة وصنع القرار ، وحيثما ترى ضرورة لذلك ، وضع خطط عمل لمعالجة العقبات المحددة.
63. إقامة تبادل للممارسات الجيدة بين البلدان.
64. الدعوة لأهداف المساواة بين الجنسين في كل من السياسة وكذلك في مناصب صنع القرار في القطاع الخاص.
65. دعم مشاركة المرأة في الجهود الدبلوماسية على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على مساهمة المرأة في عمليات السلام.
66. الاعتراف بالشركات التي تشارك بقوة في تعزيز المساواة بين الجنسين ، من خلال إقامة تحالفات وحوافز وتعزيز المساواة بين الجنسين في المشتريات العامة بما يتماشى مع التشريعات الوطنية.
67. تعزيز المساواة بين الجنسين والنماذج الشاملة للقيادة منذ التعليم المبكر وفي جميع المجالات ، بما في ذلك تعليم ومهارات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ، مما يسمح للفتيات بإظهار قدراتهن القيادية.
68. تشجيع القيادة النسائية من خلال تصميم برامج بناء القدرات وتعزيز الشبكات للقيادات النسائية في المستقبل.

في مجال مكافحة ومنع العنف ضد النساء والفتيات (VAWG)

69. مراجعة القوانين والسياسات لضمان معالجة الجوانب الرئيسية للالتزامات القانونية الدولية وتنفيذها ، عند الاقتضاء.
70. نشر المعرفة ، عند الاقتضاء ، باتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي (اتفاقية اسطنبول) ، وكذلك اتفاقية مجلس أوروبا بشأن إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر (اتفاقية ارسو). واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) في حالة الانضمام أو التوقيع على هذه الاتفاقيات من قبل الدول الأعضاء وكذلك الصكوك والوثائق الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة.
71. دعم النساء والفتيات لتأكيد حقوقهن ، بما في ذلك حقهن في الصحة الجنسية والإنجابية ، وحقوقهن الإنجابية ، وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.
72. دعم اعتماد قوانين شاملة بشأن العنف ضد المرأة والفتاة تحدد وتجرم جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ، بما في ذلك العنف الإلكتروني.
73. زيادة الوعي بالعنف ضد النساء والفتيات ، بما في ذلك التوعية في مجال التعليم ، وتنظيم حملات وطنية لعدم التسامح مطلقاً مع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ؛ إنشاء مرصد وطنية لتحديد الثغرات الرئيسية التي يجب معالجتها على وجه السرعة والترويج لأفضل الأمثلة على التشريعات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات في المنطقة.
74. تعزيز الحماية القانونية والاقتصادية والاجتماعية والدعم لضحايا العنف المنزلي وتأمين الدعم المالي الكافي وغيره من أشكال الدعم لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والفتاة.



European Union

europa.eu



Union pour la Méditerranée
Union for the Mediterranean
الإتحاد من أجل المتوسط



The Hashemite
Kingdom of Jordan

75. تعزيز أدوات ونظم الإبلاغ لضحايا العنف في سياق الأزمات والنزاعات ، مع إيلاء اهتمام خاص للمهاجرات.
76. توثيق التعاون مع منظمات المجتمع المدني وكذلك مع السلطات الدينية والمحلية التي هي على اتصال مباشر بضحايا العنف.

فيما يتعلق بمراقبة وتنفيذ الإعلان الوزاري

77. إيلاء اهتمام خاص لعمليات الرصد التي تعمل بشكل جيد في المجالات الأربعة ذات الأولوية لإعلان القاهرة وكذلك للتقييم الكمي والنوعي لتأثير الإجراءات المتخذة. وفي هذا الصدد ، نرحب بتقديم التقرير الإقليمي الثاني عن التقدم المحرز ، كنتيجة للمرحلة التجريبية. التأكيد على أهمية استمرار وتوطيد العمل مع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط المتطوعين بشأن عمليات المراقبة الوطنية. دعوة على وجه السرعة لمزيد من الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط للانضمام إلى هذا التمرين. نرحب بزيادة الجودة ، وإذا سمحت الظروف ، نطاق المعلومات والتحليل والاستراتيجية والبيانات المصنفة حسب الجنس والتي تهدف إلى فهم أفضل لتأثير إجراءات السياسة على المرأة.
78. تأكيد دور أمانة الاتحاد من أجل المتوسط في مرافقة المشاريع المصنفة المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة والعنف ضد النساء والفتيات وكذلك لضمان التنسيق المناسب مع مختلف أصحاب المصلحة مع التركيز على المشاريع التي تدعم وصول المرأة إلى الوظائف اللائقة في كل من المناطق الحضرية. والمناطق الريفية وتعزيز قدرات جميع الفاعلين المعنيين بحماية ضحايا العنف الجسدي والنفسي والاقتصادي.
79. تعزيز آلية رصد الاتحاد من أجل المتوسط للإعلان الوزاري الجديد من خلال إيلاء اهتمام خاص لتحديد القيم المستهدفة للمؤشرات المختارة. يجب أن تكون آلية المراقبة مدعومة بخارطة طريق للعمل.
80. الإعراب عن دعمهم القوي للحوار الإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط حول تمكين المرأة وتفويض هذا المنبر الإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط لوضع ودعم تنفيذ خارطة طريق للعمل 2023-2025 بما يتماشى مع أهداف هذا الإعلان.
81. نوافق على عقد المؤتمر الوزاري السادس للاتحاد من أجل المتوسط بشأن تعزيز دور المرأة في المجتمع في عام 2025.
82. الإعراب عن امتنانهم لحكومة مملكة إسبانيا على كرم ضيافتها وأمانة الاتحاد من أجل المتوسط لمساعدتها في عقد الاجتماع.